تاريخ الاستلام: 2020/10/26 تاريخ القبول:2020/10/29

تشخيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية

Diagnosing the reality of traditional Algerian banks in simulating Islamic banking products

د. بن إبراهيم الغالي*

جامعة محمد خيضر بسكرة

Elghali.benbrahim@univ-biskra.dz

ملخص:

تحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على المنهج الذي من خلاله تقدم البنوك التقليدية الجزائرية المنتجات المصرفية الإسلامية، وتتبع مواطن القصور التي تعتريها، والأسس والمتطلبات اللازمة والضرورية لنجاحها.

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك التقليدية في الجزائر تهدف من خلال هذا الأسلوب إلى استقطاب رؤوس أموال جديدة، والاستفادة من المزايا التي يوفرها نموذج البنوك الإسلامية في توظيف واستثمار الأموال، دون مراعاة للأهداف الشرعية.

كلمات مفتاحية: المنتجات المصـــرفية، البنوك الإســـلامية، التحول المصرفي.

Abstract:

This research paper attempts to shed light on the approach through which traditional Algerian banks offer Islamic banking products, and traces their deficiencies, and the foundations and requirements necessary for their success.

The study concluded that traditional banks in Algeria aim, through this method, to attract new capital, and to benefit from the advantages provided by the Islamic banking model in investing and investing money, without taking into account the legitimate objectives.

Keywords: banking products, Islamic banks, banking transformation

*المؤلف المرسل.

. مقدمة:

يعتبر التوجه الجديد للحكومة الجزائرية نحو تبني العمل المصرفي الإسلامي في هيكل النظام المصرفي كخطوة ثانية لدعم انتشار النشاطات المالية والمصرفية الإسلامية في غضون السنوات القليلة المقبلة، وهذا بعد خطوة أولى سبقتها في بداية التسعينات بإتاحة قانون النقد والقرض 10/90 إنشاء بنوك مختلطة تعمل وفق آليات تشاركية (دون مسمى الإسلامية)، إلا أن هذه المبادرة من الحكومة جاءت في ظل ظروف استثنائية يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري، مما يفتح المجال للشك أمام وجود برنامج حقيقي لدعم وتطوير الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية، أو بحكم الأمر الواقع، نتيجة لتقلص الطلب على منتجات الصيرفة التقليدية، أو نتيجة لقناعة القائمين على الجهاز المصرفي الجزائري بنجاح تجربة الصيرفة الإسلامية، وجدوى التحول التدريجي لنموذج الصيرفة الإسلامية.

ومن هذا المنطلق أتت الدراسة الموسومة بـ: تشخيص واقع البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، كمحاولة جادة لتسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال المنتجات المصرفية الإسلامية المقدمة في البنوك التقليدية الجزائرية، وأيضا تتبع مواطن القصور التي تعتريها، والأسس والمتطلبات اللازمة والضرورية لنجاح التحول نحو الصيرفة الإسلامية مستقبلا، وهذا ما يمثل دافعا قويا وجديراً بالبحث والتحليل، وذلك من خلال دراسة الإشكالية التالية

ما هو منهج البنوك التقليدية الجزائرية المعتمد في محاكاة العمل المصرفي الإسلامي؟ وما هي أوجه قصور هذه التجربة ومتطلباتها؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. البنوك التقليدية الجزائرية في الوقت الراهن غير كفأة وغير مؤهلة لاحتضان العمل المصرفي الإسلامي؛
2. إن هدف البنوك التقليدية الجزائرية من ممارسة بعض أنشطة التمويل الإسلامي هو هدف ربحي وليس شرعي؛
3. البنوك التقليدية في الجزائر تفتقر للكوادر البشرية المؤهلة لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

ووفقا لطبيعة الموضوع فقد كان لزاما على الباحث الاعتماد على أسلوب محايد من خلال منهجية ملتزمة بأدوات البحث العلمي، وقد تطلب ذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق المتعلقة بـ بمحاكاة البنوك التقليدية الجزائرية للبنوك الإسلامية في منتجات المصرفية الإسلامية، وتحليلها وفق أدوات ووسائل علمية مختلفة.

وبغية الإلمام بالموضوع محل الدراسة وعلى ضوء الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، على النحو التالي:

- ✓ المحور الأول: التوسع والانتشار الكبير للبنوك الإسلامية في العالم.
- ✓ المحور الثاني: محاكاة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.
- ✓ المحور الثالث: تشخيص تجربة البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة البنوك الإسلامية.

المحور الأول: التوسع والانتشار الكبير للبنوك الإسلامية في العالم.

تطورت صناعة التمويل المصرفي الإسلامي بوتيرة متسارعة لتصبح صناعة عالمية تحظى بطلب كبيراً على خدماتها المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في المنطقة العربية أو في شتى بقاع العالم خصوصاً آسيا وأوروبا.

أولا: هيكل أصول الصناعة المالية الإسلامية عالميا.

تواصل صناعة التمويل الإسلامي العالمية نموها الهائل حيث تشير التقديرات إلى بلوغ أصول هذه الصناعة إلى حاجز 2 ترليون دولار في سنة 2018، وقد جاء النمو في هذه الصناعة بقيادة المصرفية الإسلامية والتي لا تزال تهيمن على قطاع التمويل الإسلامي من حيث الأصول الإجمالية للتمويل بنسبة 78,9 %، كما يوضح ذلك الشكل رقم (01)

شكل رقم (01): التركيب العالمي لأصول التمويل الإسلامي

(النصف الأول لسنة 2016).

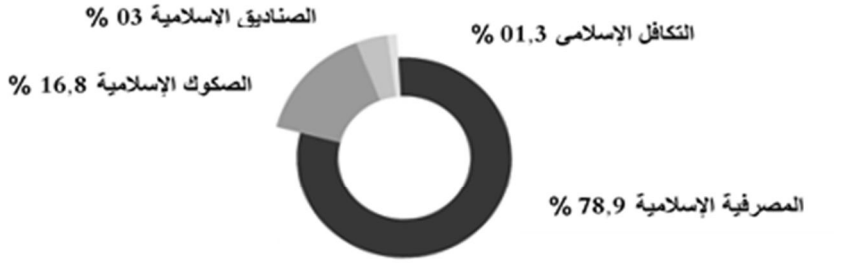

المصدر :

ISLAMIC FINANCIAL SERVICES BOARD:ISLAMIC FINANCIAL SERVICES INDUSTRY STABILITY REPORT 2017, May 2017, P (08). (بتصرف)
http://www.ifsb.org/docs/IFSB%20IFSI%20Stability%20Report%202017.pdf

على مدى العقد الماضي، حظيت المالية الإسلامية بزيادة التوسع في تقديم المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والانتشار عالميا، "إذ بلغ عددها في العالم من "نحو 955 مؤسسة في العام 2013 الى 1113 مؤسسة بنهاية العام 2014، تعمل في 75 دولة، وهي تقسم بين مؤسسات إسلامية بالكامل ومؤسسات تقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية عبر نوافذ متخصصة، ووفقاً لتقرير التنافسية العالمية للمصارف الإسلامية لعام 2016، قارب عدد عملاء المصارف الإسلامية حول العالم 100 مليون عميل، ومع ذلك

لا تزال 75.12% من قاعدة العملاء المحتملة للتمويل الإسلامي غير مستغلة ولا يزال القطاع يتمتع بسعة كبيرة يمكن أن تستوعب المزيد من المتعاملين.

ثانيا: الانتشار الجغرافي للأصول المالية الإسلامية عالميا.

تعد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بمفردها أكبر الأسواق المالية الإسلامية على الإطلاق بنسبة 43,6 % من إجمالي الأصول المالية الإسلامية (البنوك الإسلامية والصكوك الإسلامية والصناديق الاستثمارية الإسلامية) في جميع أنحاء العالم، في حين تبلغ حصة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي تمتد من المغرب في شمال غرب إفريقيا إلى إيران في جنوب غرب آسيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي) 36,2 % من الإجمالي، بينما تشكل حصة البلدان الآسيوية ثالث أكبر المناطق من حيث حجم الأصول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بحصة قدرها 14,6%، وتليها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة 01,8 % ، أما بقية المناطق الأخرى في العالم فهي

تشكل مجتمعة ما نسبته 03,8% ، والجدول الموالي يوضح الانتشار الجغرافي للأصول المالية الإسلامية عالميا لسنة 2016.

ثالثا: نمو أصول الصناعة المصرفية الإسلامية عالميا.

تطورت الصناعة المالية المصرفية الإسلامية عالمياً خلال السنوات الماضية، تحديدا ما بين سنة 2012 و2015، حيث سجل التمويل المصرفي الإسلامي توسعاً ونمواً ملحوظا في إجمالي أصوله بنسبة نمو بلغت 18,42% ، وبأصول مالية عالمية إجمالية قُدِّرت بأكثر من 1,5 تريليون دولار أمريكي وهو ما يشكل أقل من 01,5 % من حجم الصناعة المصرفية عالميا، ومن المتوقع أن تستمر وتيرة هذا النمو لتبلغ حوالي 2,6 تريليون دولار بحلول سنة 2020 ، والجدول رقم(01) التالي يوضح تطور حجم أصول المصرفية الإسلامية عالميا.

جدول رقم(01): تطور حجم أصول المصرفية الإسلامية عالميا خلال الفترة (2012-2020).

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

البيان	حجم الأصول الفعلي				حجم الأصول المتوقعة				
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
حجم الأصول	1272,921	1201,596	1345,891	1507,398	1688,296	1890,880	2117,786	2350,742	2609,324

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المرجع التالي :

Zamir Iqbal: Islamic Finance, Seminar for Senior Bank Supervisors from Emerging Economies, World Bank–IMF–Federal Reserve System, Washington DCUSA, October17-21,2016.

ويأتي هذا النمو الهائل في الأصول مدفوعاً بعمليات التطوير المستمرة في اللوائح والتشريعات بالإضافة إلى التطورات التي تحدث في مختلف الأسواق، إضافة إلى ما سبق فقد بلغ معدل نمو الأرباح والكفاءة المالية للمصارف الإسلامية في المتوسط إلى 20 % [1] ، كما أنه في سنة 2012 بلغ متوسط العائد على السهم ضمن أفضل 20 مصرفاً إسلامياً 12.6%، مقارنة بـ 15 % للمصارف التقليدية، ومع ذلك فإن الإقبال يتزايد يوماً بعد يوم على الاستثمار في الصيرفة الإسلامية [2].

رابعا: التحولات العالمية نحو الصيرفة الإسلامية.

إن الصيرفة الإسلامية نمت بصورة ملحوظة لتصبح صناعة عالمية تتماشى مع التطورات الاقتصادية الحديثة ومنافسا قويا للمصرفية التقليدية، مما دفع ببعض البنوك المركزية ومؤسسات النقد إلى إصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية تتناسب مع طبيعتها مثل البحرين والإمارات والكويت، كما أن هناك بعض من الدول التي قامت بتحويل

نظامها المصرفي بالكامل إلى النظام المصرفي الإسلامي على غرار باكستان وإيران والسودان، ومن أهم صور التحول نحو المصرفية الإسلامية في الدول غير الإسلامية ما يلي:

1. منح ألمانيا رخصة لبيت التمويل الكويتي لإنشاء أول بنك إسلامي على أراضيها؛
2. سعى البنوك الروسية لتنمية خبرتها في مجال التمويل الإسلامي؛
3. توسع التمويل الإسلامي في بريطانيا بفضل مبادرات حكومية وخاصة؛
4. تدرس وكالة الخدمات المالية اليابانية تخفيف القواعد التنظيمية للسماح للبنوك في اليابان بتقديم منتجات مالية إسلامية في سوقها المحلية وذلك للمرة الأولى.

إن توجه العديد من البنوك التقليدية لفتح شبابيك للتعاملات المالية الإسلامية سواء أكان ذلك لاستقطاب رؤوس الأموال العربية والإسلامية من جميع أنحاء العالم، أو لأجل الاستفادة من المزايا التي يوفرها نموذج البنوك الإسلامية في توظيف واستثمار الأموال، يتوقع أن تضفي المزيد من الدعم لتشجيع التوسع في صناعة الصيرفة الإسلامية عالميا.

المحور الثاني: محاكاة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية في تقديم الخدمات المالية الإسلامية.

تتجه الكثير من البنوك التقليدية إلى محاكاة البنوك الإسلامية في مجال جذب وتوظيف الأموال وفق صيغ تمويلية إسلامية، واستقطاب العملاء الذي ينفرون من المعاملات الربوية بدافع ديني، ويرغبون في توظيف أموالهم وفق أدوات وآليات مالية إسلامية.

أولا: أشكال محاكاة البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية:

تقدم البنوك التقليدية الخدمات المالية الإسلامية وفق عدة أشكال وآليات، يمكن حصرها فيما يلي:

1. تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي كلية:

والتحول هنا يأخذ وضعية "انتقال المصارف التقليدية من التعامل المحضور شرعا إلى التعامل المباح والموافق لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها، حتى تصبح جميع أعمال المصرف وأنشطته خاضعة لقواعد وأسس الشريعة الإسلامية[3]".

2. تحويل فرغ تقليدي إلى فرع إسلامي بالكامل:

وهي الحالة التي يقوم فيها المصرف التقليدي بتحويل فرع أو مجموعة من الفروع المختارة بعناية لعدة اعتبارات و في مواقع جغرافية محددة إلى العمل الكلي بمبادئ المصرف الإسلامي، وقد تكون عملية التحويل هي أحد مراحل التحول الكلي للبنك وفروعه للعمل المصرفي الإسلامي، أو قد تكون عملية مستقلة تستهدف الازدواجية القانونية في العمل المصرفي في ظل النظامين الإسلامي والتقليدي لأهداف خاصة، تطمح إدارة البنك من خلالها لتعظيم الأرباح، وتكون بذلك إدارة الفروع الإسلامية مستقلة بذاتها ولها هيكلها الناظم لنموذج المصرف الإسلامي.

من الناحية القانونية لتحويل الفرع التقليدي إلى الإسلامي فهي تختلف حسب البلد الموجود فيه هذا النوع من الفروع، كما يلي:[4]

- القانون يفصل بين الخدمات المصرفية التقليدية والإسلامية، مما يفرض على البنك التقليدي أن يقيم مصرفا مستقلا؛

- القانون يسمح بالمزج في تقديم خدمات مصرفية إسلامية وخدمات مصرفية تقليدية، شريطة الفصل التام بين ميزانية العمليات المصرفية الإسلامية والتقليدية.

3. إنشاء نوافذ لتقديم الخدمات المالية الإسلامية:

يعرف مجلس الخدمات المالية الإسلامية النوافذ الإسلامية بأنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية (وقد تكون فرع أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة) توفر كل من خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) والتمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن حيث المبدأ فإن هذه النوافذ مهيئة لتكون مستقلة بذاتها من حيث الوساطة المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها، حيث تستثمر الأموال المدارة في موجودات متّفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومصطلح النافذة لا يستخدم في كل الدول، بينما في دول أخرى يمكن أن يتعلق بعمليات لا ينطبق عليها التعريف المبين أعلاه[5].

وبذلك فإن النافذة الإسلامية هي ذلك الحيز المكاني أو الشباك الذي يخصصه البنك التقليدي في أحد فروعه ليقدم من خلالها الخدمات المصرفية الإسلامية إلى جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية.

4. مصارف تقليدية تبيع منتجات مصرفية إسلامية:

لا شك أن هذه هي أبسط وأسرع مدخل إلى العمل المصرفي الإسلامي لجأت إليه المصارف التقليدية التي كان هدفها في الأساس تجاريا صرفاً، حيث رأت في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية مجرد إضافة إلي تشكيلة منتجاتها تتيح لها استغلال الفرص السوقية المتاحة بين العملاء الراغبين في التعامل المصرفي الإسلامي، غير أن هذه الازدواجية في تقديم الخدمات المصرفية قد قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك من قبل المهتمين بالعمل المصرفي الإسلامي ومن العملاء على حد سواء، فلم يكن هناك من الضوابط العملية ما يبعث على الاطمئنان في التقيد بالأحكام الشرعية لتقديم هذه المنتجات والخدمات الإسلامية ضمن هذه الازدواجية المفتوحة وغير المقيدة بالضوابط المطلوب مراعاتها شرعا في هذا الخصوص.[6]

ويدخل ضمن المنتجات الإسلامية التي تقدمها البنوك التقليدية ما يلي:

- تطبيق صيغ التمويل الإسلامي المولدة للديون كالمرابحة للآمر بالشراء والسلم، والاستصناع الموازي، وكذا البيع بالتقسيط؛
- إصدار منتجات مصرفية في صورة صناديق استثمار إسلامية؛
- التمويل الشخصي غير الربوي؛
- فتح حسابات استثمارية مشاركة دون فوائد ربوية.

ثانيا: دوافع محاكاة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية.

إن لسلوك البنوك التقليدية في محاكاة البنوك الإسلامية مجموعة من الدوافع، والتي يمكن حصر أهمها فيما يلي:[7]

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في البعد التدريجي عن الربا؛
2. السعي نحو تعظيم الأرباح والتنويع من مصادر الربحية؛

3. تلبية احتياجات العملاء من المنتجات المصرفية الإسلامية؛
4. تلبية رغبات الزبائن التقليديين الذين يرغبون في تنويع مجالات تعاملاتهم نحو المنتجات المالية الإسلامية؛
5. المنافسة على جلب زبائن جدد يفضلون العمل المصرفي الإسلامي ويرفضون العمل المصرفي الربوي؛
6. نجاح تجربة التحول للعمل المصرفي الإسلامي بالمصارف الأخرى؛
7. الاستفادة من قدرة ومرونة إدارة المخاطر المصرفية للبنوك الإسلامية، وكفاءتها العالية في إدارة الأزمات.

ثالثا: مشروعية محاكاة البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية.

إن مسألة مشروعية محاكاة البنوك التقليدية للعمل بالصيغ والآليات التمويلية الإسلامية هي محل خلاف بين المفكرين والفقهاء، والاختلاف ارتكز حول مدى امكانية التعامل مع هذه البنوك من عدمها، ويمكن رصد هذا الاختلاف حسب كل أسلوب من أساليب محاكاة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية، كما يلي:

1. في حالة تحويل بنك تقليدي إلى بنك إسلامي كلية:

بعد "التحول الكلي يلتزم البنك في جميع عملياته المالية بأحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل، فيتعامل البنك عندها وفقا لمبدأ المشاركة في المخاطر، والتركيز على تمويل المشروعات والأصول والسلع والخدمات، بدلا من التعامل في القروض النقدية، وفي الحالة الجديدة يختلف نمط الأعمال تماما عن البنوك التقليدية"[8].

وعليه يجب تصفية آثار العمليات التقليدية السابقة التي حصل فيها المصرف على موجودات نقدية في موارده مما التزم بفائدة عنها، سواء مع الأفراد أو المصارف أو المصرف المركزي، وهذه التصفية تشمل شروط المبالغ المودعة في الحسابات، والأسهم الاستثمارية الممتازة، والشهادات الاستثمارية بفائدة، وسندات القرض التي أصدرها المصرف قبل قرار التحول[9].

ولضمان مشروعية المعاملات المالية والمصرفية للبنك المتحول، لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات، وهي:

أ. توفير النظام القانوني المنظم لعمل البنوك الإسلامية؛

ب. إيجاد هيئة شرعية قارة في الهيكل التنظيمي تسند لها مهام مراقبة ومتابعة الأنشطة المالية والاستثمارية في البنك بما يتناسب وفقه المعاملات المالية الإسلامية؛

ج. تبني سياسة مصرفية تضمن مصادر واستخدامات الأموال وفق أسس وضوابط ومعايير شرعية؛

د. توفير الكادر البشري المؤهل لمزاولة العمل المصرفي الإسلامي، وضمان تدريبهم بما يتناسب مع آليات وأساليب العمل المصرفي الإسلامي؛

هـ. إحلال نظام محاسبي جديد مكان القديم يتماشى ومحاسبة العمليات والصيغ التمويلية المصرفية الإسلامية؛

و. الاهتمام بالقضايا الفنية الأخرى المتعلقة بالودائع، رأس المال، الاحتياطات، المخصصات، المتاجرة في العملات، والمعاملات الإليكترونية بما يتناسب والطبيعة الجديدة للمصرف الإسلامي.

2. في حالة تحويل فرغ تقليدي إلى فرع إسلامي بالكامل:

إن مسألة التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية جعلت المفكرين والفقهاء ينقسمون ما بين مؤيد ورافض لها.

أ. المؤيدون لفكرة التعامل مع الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية:

يؤكد أصحاب هذا الطرح على أنه لا مانع من التعامل مع الفروع الإسلامية التي تنشؤها البنوك التقليدية، شريطة احترامها للضوابط والمعايير الشرعية للمعاملات المالية والمصرفية واستقلاليتها المالية والإدارية عن إدارة البنك التقليدي، وتكمن مبرراتهم فيما يلي:[10]

- أن الفروع الإسلامية تعتبر من وسائل محاربة الربا؛
- إن الفروع الإسلامية هي البديل الممكن حالياً في بعض الدول لصعوبة إنشاء المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر؛
- إن الفروع الإسلامية تعتبر كخطوة للتدرج في تطبيق النظام المصرفي الإسلامي إلى أن يحين الوقت للتحول بالكامل إلى مصرف إسلامي؛
- إن التعامل مع فرع إسلامي في حالة عدم وجود المصرف الإسلامي في البلد أفضل من التعامل مع مصرف ربوي بحت.

ب. المعارضون للفروع الإسلامية:

يتجه أصحاب هذا الرأي إلى أن الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية ما هي إلا أداة لتمويه العملاء الراغبين في الخدمات المالية الإسلامية واستقطاب أموالهم لغرض تعظيم أرباح البنك وزيادة حصته في السوق المصرفية دون دافع ديني، ويستند المعارضون للفروع الإسلامية إلى التبريرات التالية: [11]

- قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ ﴾ ۞ سورة البقرة الآية 278-279 ۞ ، وقوله تعالى: ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ ۞سورة البقرة الآية 85۞.
- أن الفرع الإسلامي تابع للمصرف الربوي، وبناء على ذلك فإنه يحكم على الفرع بما يحكم على الأصل؛
- يتعذر في معظم الحالات الفصل بين أموال الفروع الإسلامية وأموال المصرف الرئيسي، وخاصة في استخدامات أموال الحسابات الجارية، كما أن فائض السيولة لدى الفرع الإسلامي يحول إلى المصرف الرئيسي الذي يخلطه بأمواله ويستعمله في استثماراته لحين احتياج الفرع الإسلامي إليه وفي ذلك إعانة له على الربا؛
- أن الفروع الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى بها المصارف الربوية لكسب فرص السوق وليس بدافع شرعي.

3. في حالة إنشاء نوافذ لتقديم الخدمات المالية الإسلامية:

محاكاة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية وفق منهج أو أسلوب فتح نوافذ مخصصة للمعاملات المصرفية الإسلامية على مستوى البنك التقليدي، هي من أكثر القضايا إثارة للجدل، إذ يتجه الرأي العام لرفض هذا النوع من المعاملات وهو الرأي الراجح لدى الباحث، وتكمن الأراء المؤيدة والرافضة فيما يلي:

ج. مبررات المؤيدون لفكرة التعامل مع النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية:

ركز المؤيدون للنوافذ الإسلامية مبرراتهم على ما يلي:[12]

- إتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه المصارف التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة؛
- خطوة أولى نحو أسلمة أي من هذه المصارف او بعضا منها؛
- فتح كبير للعمل المصرفي الإسلامي في حالة تحول مصرف تجارى إلى مصرف إسلامي خاصة إذا ما كان هذا المصرف من المصارف

التجارية الكبيرة حجما وانتشارا.

د. مبررات الرافضين لفكرة التعامل مع النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية:

ركز الرافضون وجهة نظرهم على الأسباب التالية:[13]

- التخوف من أن يؤدى ذلك إلى التشويش على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء؛
- التخوف من أن تؤدى صعوبة التعايش بين نظامين مصرفيين مختلفين تحت سقف واحد إلى إفشال التوجه تطبيقيا؛
- التخوف من أن يؤدى ذلك إلي تأخر إنشاء مصارف إسلامية جديدة.

❖ ويمكن إدراج مبررات أخرى تعكس وجهة نظر الباحث، وهي:

- ✓ صعوبة الفصل المحاسبي للمعاملات المصرفية الإسلامية عن المعاملات الربوية؛
- ✓ عدم مراعاة الفصل بين مصادر الأموال الربوية ومصادر الأموال الإسلامية؛
- ✓ هدف البنوك التقليدية من الشبابيك الإسلامية في الغالب يتركز على تنويع مصادر الربح، وبالتالي الأولى التعامل مع البنوك الإسلامية إن وجدت؛
- ✓ منافسة البنوك التقليدية للبنوك الإسلامية للاستحواذ على حصة أكبر في السوق.

4. في حالة مصارف تقليدية تبيع منتجات مصرفية إسلامية:

إن ازدواجية النظام في المصارف الربوية التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في شكل منتجات مالية ذات طابع إسلامي، لا تعكس وضوحاً في التعاملات المالية الخالية من شبهات الربا، ولا مخطط استراتيجي للتحول المرحلي للعمل وفق آليات المصارف الإسلامية كخطوة أولية نحو التحول الكامل لنموذج البنوك الإسلامية، وبالتالي فهي لا تراعي الموقف الشرعي من قضية الربا، وإنما هدفها الأسمى تعظيم الأرباح بالتنويع بين الخدمات الإسلامية والربوية دون التمييز بين ما هو مباح وما هو محرم شرعا، وكذلك محاولة الحفاظ على العملاء القدامى الراغبين في الحصول على خدمات مالية خالية من شبهة الربا، وأيضا استقطاب زبائن جدد.

فهذا الموقف الواضح للبنوك التقليدية التي لا تميز بين الصيغ والمعاملات المالية الإسلامية والأخرى الربوية، يجعل التعامل معها -دون الاضطرار – مرفوض.

المحور الثالث: تشخيص تجربة البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة البنوك الإسلامية.

إن الحصيلة الإجمالية للجزائر من المصارف الإسلامية بنكان فقط، هما بنك البركة الجزائري والثاني هو بنك السلام، بالإضافة إلى بنكين تقليديين يمارسان بعض النشاطات التمويلية الإسلامية المحدودة هما بنك الخليج الجزائر والمؤسسة المصرفية العربية، مع دخول بنوك أخرى عمومية مجال تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

أولا: التحولات نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

إن الصيرفة الإسلامية في الجزائر نمت بصورة محتشمة، وعلى الرغم من ذلك استطاعت أن تتموقع في هيكل الصناعة المصرفية الجزائرية لتصبح منافسا قويا للمصرفية التقليدية، مما دفع بمسؤولي بنك الجزائر وكذا الحكومة بالتفكير بإصدار قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية، وكخطوة أولى عمد بنك الجزائر إلى دراسة مقترح السماح لبعض من البنوك التقليدية العامة منها والخاصة بإمكانية مزاولة بعض الأنشطة المصرفية التي تندرج ضمن الصيغ التمويلية التي تطبقا البنوك الإسلامية، وذلك في شكل منتجات مصرفية إسلامية، سواء أكان ذلك لاستقطاب رؤوس الأموال لمحبذي التعاملات الإسلامية من جميع أنحاء القطر الجزائري وزيادة الادخار المحلي، أو لأجل الاستفادة من المزايا التي يوفرها نموذج البنوك الإسلامية في توظيف واستثمار الأموال في القطاعات المتعددة، والتي يتوقع أن تضفي المزيد من الدعم لتشجيع التوسع في صناعة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ومن أهم صور التوجه نحو المصرفية الإسلامية في الجزائر ما يلي:

1. تقديم بنك خليج الجزائر حلولا للتمويل التقليدي والإسلامي؛
2. أطلق بنك ترست الجزائر خدمات مالية إسلامية توفر لعملائه حلولا تمويلية وفق صيغة المرابحة إضافة الى حساب التوفير التشاركي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء؛
3. إعلان بنك باريبا الجزائر (Paribas) أنه ينتظر موافقة بنك الجزائر للسماح له بفتح نافذة للمنتجات المالية الإسلامية [14]؛
4. لجوء العديد من البنوك العمومية إلى استحداث معاملات إسلامية جديدة بعيدة عن الربا، وهي:[15]
   - استحداث البنك الوطني الجزائري (BNA) دفتر شروط دون فوائد؛
   - إطلاق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط خدمة "رأس مالي"، وهي عبارة عن وضع وسحب الأموال من البنك دون فوائد؛
   - قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ 10 سنوات بتقديم خدمة دفتر التوفير بدون فوائد ودفتر الفلاح بدون فوائد بغية استقطاب مختلف الشرائح للادخار.
5. عزم الحكومة الجزائرية اعتماد الصيرفة والمالية الإسلامية في بنكين عموميين قبل نهاية السنة الجارية (2017)، وأربعة بنوك أخرى خلال سنة 2018؛
6. تأكيد وزير المالية عبد الرحمن راوية أن ثلاثة بنوك عمومية هي الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وبن الفلاحة والتنمية والريفية، وبنك التنمية المحلية، ستطلق منتجات الصيرفة الإسلامية قبل نهاية 2017؛
7. إقدام بنك القرض الشعبي الجزائري على إطلاق منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية بحلول عام 2018[16]، وأن البنك سيستعين بمؤسسات دولية في مجال الصيرفة الإسلامية.

ثانيا: منتجات الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية.

تشمل المنتجات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية الجزائرية في إطار الصيرفة الإسلامية، ما يلي:

1. تمويلات لشراء العقارات في شكل أراضي أو بنيات عن طريق البيع بالتقسيط أو التمويل التأجير المنتهي بالتمليك؛
2. شراء السيارات عن طريق صيغة المرابحة مع تقسيط المبلغ؛
3. تمويلات في إطار القروض الاستهلاكية وفق صيغة المرابحة للآمر بالشراء مع تقسيط المبلغ؛
4. تمويلات بصيغ مختلفة لمشاريع استثمارية صغيرة بمبالغ محدودة.

ثالثا: منهج محاكاة البنوك التقليدية الجزائرية للمصرفية الإسلامية.

تزاول البنوك التقليدية العاملة في الجزائر المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية وفق منهج يعتمد على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلى جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، دون الفصل بينهما، مع عدم وجود دوافع حقيقية لتبنى العمل المصرفي الإسلامي مسبقا في شكل إما فروع مستقلة بحد ذاتها، أو تبني خطة استراتيجية للتحول الكامل لنموذج البنك الإسلامي.

وفيما يلي دوافع البنوك التقليدية الجزائرية لتقديم منتجات مصرفية إسلامية:

1. استجابة البنوك التقليدية لطلب الحكومة الجزائرية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية دون تخطيط مسبق؛
2. اقتحام السوق المصرفية الإسلامية ومنافسة كلا من بنك البركة الجزائري وبنك السلام؛
3. محاولة جلب المدخرات المالية خارج الدائرة النقدية للأفراد المحجمون عن المعاملات البنكية الربوية؛
4. استقطاب رؤوس الأموال من السوق الموازية في ظل تراجع مداخيل الجزائر من جراء الأزمة النفطية؛
5. المحافظة على عملائها الحالين بتقديم خدمات مصرفية متنوعة؛
6. تعظيم الأرباح من مصادر مالية غير تقليدية؛
7. استقطاب العملاء الراغبين في الحصول على منتجات مصرفية إسلامية بدافع ديني منهم.

رابعا: قصور تجربة البنوك التقليدية الجزائرية في محاكاة البنوك الإسلامية:

إن تجربة ازدواجيه الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التقليدية الجزائرية يعتريها الكثير من النقص، إذ قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك حول مصداقيتها، سواء أكان ذلك من المتعاملين أنفسهم أو سواء من الباحثين والمهتمين بالبنوك الإسلامية، ومن أهم الانتقادات التي يمكن رصدها في هذا الإطار ما يلي:

1. عدم وجود ضوابط شرعية تحكم البنوك التقليدية في ممارسة بعض من النشاطات المصرفية الإسلامية؛
2. عدم وجود هيئة للرقابة الشرعية على مستوى الهيكل التنظيمي لهذه البنوك، أو هيئة خارجية شرعية استشارية متخصصة في الصيرفة الإسلامية؛
3. عدم اعتماد برامج تدريبية للموظفين أو خطة انتقالية على المدى المتوسط والطويل للتدرج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية؛

4. عدم كفاءة الموظفين في هذه البنوك للعمل بآليات وأدوات التمويل الإسلامي، إذ أن تكوينهم مخصص للعمل في البنوك التقليدية لا غير؛
5. الأسلوب المعتمد في المحاكات هو من بين الأساليب المرفوضة شرعا، والذي سبق تبيانه سلفا؛
6. هدف البنوك التقليدية ليس عقائديا، وإنما تجاري محض، والدليل عدم مباشرة بعض من هذه البنوك التحول أو اعتماد المعاملات المصرفية قبل إقرار الحكومة ذلك.

خامسا: الأسس التي يجب أن يقوم عليها التمويل المصرفي الإسلامي في البنوك التقليدية الجزائرية.

يقوم نظام التمويل المصرفي الإسلامي على منطق معارض تماما لمنطق عمل المؤسسات المصرفية التقليدية المعتمد على التمويل بالفائدة، حيث تعتمد فلسفة البنوك الإسلامية على منطق المشاركة في الربح والخسارة، ويَعتبر الفوائد التي تتعامل بها البنوك التقليدية هي عين الربا المحرم تحريما صريحا، فما يميز إذا المصارف الإسلامية عن غيرها من المصارف التقليدية، هو استبدال علاقة القرض بعلاقة المشاركة، وعلاقة الفائدة بعلاقة الربح المستحق وفق آليات محددة، وتتمثل الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي فيما يلي:

1.استبعاد الفوائد الربوية في المعاملات:

إن الركيزة الأولى التي يبنى عليها الاقتصاد الإسلامي ومن ثم التمويل الإسلامي هي تحريم الربا، ولقد أجمع الفقهاء والعلماء على أن الفوائد المصرفية هي الربا بعينه، والربا محرم في القرآن والسنة.

إن هذا الأساس يقوم على التصور الإسلامي في اعتبار المال وسيلة وليست غاية، وأن هناك أهدافا سامية للتملك، فالنقود ليست سلعة ولا يمكنها أن تلد النقود من ذاتها، ولا تحمل قيمة زمنية إلا من خلال ارتباطها بالتعامل في السلع.

2.الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة:

إن القروض التي تمنحها البنوك التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضمن للبنك زيادة في رأس المال دون تعرضه لتحمل أي خسارة، أي الحصول على رأس المال مضافا إليه الفوائد، دون مراعاة لنتيجة استخدام القرض من طرف المدين، سواء أكانت النتيجة ربحا أو خسارة، مما يبرر الدور السلبي الذي تلعبه البنوك التقليدية في مثل هذه الحالات، عكس البنوك الإسلامية التي تقف موقفا إيجابيا، باهتمامها بالنتيجة النهائية للأعمال أو استخدام الأموال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي تجني الأرباح إذا كانت النتيجة موجبة، وتتحمل الخسارة إذا كانت النتيجة سلبية.

فالبنوك الإسلامية تعتمد على الاستثمار بالمشاركة ربحا وخسارة، كسبا وغرما، بدلا من فائدة ثابتة ترهق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتستند هذه الآلية إلى قاعدة الخراج بالضمان، وقاعدة الغنم بالغرم، ويقصد بهاتين القاعدتين، أن الحصول على المنفعة أو المكسب (العائد أو الربح) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة، وعلى أساسهما تتوقف عملية توزيع النتائج المالية.

سادسا: متطلبات البنوك التقليدية الجزائرية الراغبة في التحول للمصرفية الإسلامية.

لا بد على البنوك التقليدية العاملة في ظل المنظومة المصرفية الجزائرية، والراغبة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية الإسلامية وفق آلية الفروع الإسلامية المستقلة تماما عن بقية الفروع أو بإجراءات التحول إلى بنك إسلامي بالكامل، مراعاة مجموعة من المتطلبات الضرورية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1. مراعاة الأحكام الشرعية الضابطة للمعاملات المصرفية الإسلامية للبنوك التقليدية الجزائرية الراغبة في التحول للمصرفية الإسلامية بالتعاون مع المؤسسات المالية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي ومعاهد البحث الأكاديمية المتخصصة في هذا المجال، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف؛
2. استقلالية الفرع الإسلامي ماليا وإداريا مع جود نظام يقر بهذه الاستقلالية من الجمعية العامة؛
3. إخضاع الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية لمراقبة أعمال المصارف، وجعلهم طرفا في القرارات المالية والاستثمارية بدلا من كونهم مستشارين فقط، للوقوف على مدى اتفاق نشاط البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
4. فيما يتعلق بالموارد المالية واستخداماتها، لا بد من سن قانون عدم إلزامها بالوسائل التي تنطوي على سعر الفائدة الربوي المحرم شرعا، وكذلك في ضبط علاقاتها مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
5. معالجة مشكلة الاحتياطي القانوني، مشكلة نسبة السيولة، ومشكلة الملجأ الأخير للإقراض بما يتناسب مع العمل المصرفي الإسلامي؛
6. استبعاد الفوائد الربوية في الصيغ والآليات المبتكرة دون محاكاة للبنوك الربوية والتحايل بصيغ شبيهة بأدوات البنوك التقليدية التي فيها شبهة الجهالة أو الغرر أو الغبن وأكل أموال الناس بالباطل، مثل آليات تطبيق غرامات التأخير أو استغلال حاجة الآخرين لتحقيق مكاسب مبالغ فيها كعقود شراء السكنات المطبقة في البنوك الموجودة في الجزائر ؛
7. الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة كسبا وغرما؛
8. محاولة تخفيض تكلفة التمويل للمنتجات الإسلامية القائمة كالمرابحة للآمر بالشراء والبيع بالتقسيط في قطاع السيارات وكذا العقارات المرتفعة نسبيا مقارنة بالبنوك التقليدية الأقل تكلفة بالصيغ الربوية.
9. توظيف كوادر وإطارات بشرية مدربة ومكونة بما يكفل القدرة على العمل المصرفي الإسلامي مع متابعة تأهيلها مستقبلا؛
10. الفصل محاسبيا بين العمليات الإسلامية والتقليدية، وتبني نظام محاسبي للعمليات المصرفية الإسلامية بما يتماشى مع المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الخاتمة:

إن توجه العديد من البنوك التقليدية في الجزائر إلى محاكاة البنوك الإسلامية في تقديم الخدمات المالية والمصرفية، سواء أكان ذلك لاستقطاب رؤوس أموال جديدة، أو لأجل الاستفادة من المزايا التي يوفرها نموذج البنوك الإسلامية في توظيف واستثمار الأموال، تعتبر خطوة مرحلية مهمة نحو إقرار القائمين على الجهاز المصرفي الجزائري بضرورة تبني نموذج المصرفية الإسلامية مستقبلا.

وعلى ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. إن نشاط البنوك التقليدية الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال تقديم منتجات مصرفية إسلامية يشوبه الخلل المؤدي إلى عدم مشروعيته في نظر الشريعة الإسلامية؛
2. البنوك التقليدية الجزائرية في الوقت الراهن هي غير مهيئة لاحتضان العمل المصرفي الإسلامي على الأقل في المدى القصير، وبالتالي احتمال فشلها ووقوعها في أخطاء ممارستية غير مشروعة أمر مرجح الحدوث؛
3. إن طرح منتجات إسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية غير كاف أو حتى فتح نوافذ إسلامية، إن الأهم هو التحول الكلي نحو الصيرفة الإسلامية.

ولضمان نجاح وتطور العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر يتم التوصية بما يلي:

1. أفضل طريقة مقترحة لتبني البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي تتمثل في فتح بنوك جديدة مستقلة ماليا وتجارية عن البنك الأصلي بالشراكة مع بنوك إسلامية أجنبية ناجحة في هذا المجال، للاستفادة من خبرتها في، وللتمكن من التوغل والتحكم في السوق المصرفية الإسلامية في الجزائر؛
2. ضرورة توجه البنوك التقليدية الجزائرية لإنشاء فروع إسلامية وفق ضوابط إسلامية وقانونية صحيحة بدلا من ازدواجية تقديم الخدمات المالية والمصرفية؛
3. ضرورة استكمال توجه الحكومة لتبني المصرفية الإسلامية بإصدار قانون خاص بها يحكمها وينظم نشاطاتها.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1] Nafith AL-Hersh : The advancement of Islamic banking and Finance in Global Markets ,International Journal of Interdisciplinary and Multidisciplinary Studies (IJIMS), 2014, Vol 1, No.8,p (11-12) .http://www.ijims.com/uploads/4f3e15d1bd6345b17d4dA2.pdf

[2] عدنان كريمة : الصيرفة الإسلامية: تريليونا دولار العام 2014 ،صحيفة الوحدوي ،06تاريخ النشر فبراير 2014 .
http://www.alwahdawi.info/index.php?option=com_content&view=article&id=2699&Itemid=54

[3] يزن خلف سالم العطيات : تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، دراسة لبيان امكانية التطبيق في الأردن، أطروحة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية – مصر - 2007، ص(46).

[4] عبد الله إبراهيم نزال ومحمود حسين الوادي : الخدمات في المصارف الإسلامية آليات تطوير عملياتها، دار صفاء للنشر و التوزيع –عمان، الأردن- 2010، ص(21)، بتصرف.

5 مجلس الخدمات المالية الإسلامية : معيار الإفصاحات لتعزيز الشفافية وانضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التكافل والتأمين الإسلامية، ديسمبر 2007، ص(46).
http://www.ifsb.org/standard/ifsb4_arabic.pdf

[6] سعيد بن سعد المرطان: تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، منشورات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى -مكة المكرمة، السعودية- 1426هـ / 2005م، ص(11).

[7] من اعداد الباحث اعتمادا على المراجع التالية:

- سامر مظهر قنطاقجي : صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، شعاع للنشر والعلوم –سورية، حلب- 2010، ص(166)؛

- رديف مصطفى : إشكالية التحول الجزئي للمصارف التقليدية نحو العمل المصرفي الإسلامي، دراسة حالة النظام المصرفي، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3، ، تصدر عن مخبر إدارة الابتكار والتسويق –جامعة بلعباس -جانفي 2016، ص (131)
- طارق راشد الشمري : أساسيات الصناعة المصرفية الإسلامية، أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع –عمان، الأردن- 2008، ص(226).

[8] خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان : العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع –عمان، الأردن- 2008، ص(36).

[9] سامر مظهر قنطاقجي، مرجع سبق ذكره، ص(171).

[10] فهد الشريف : الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، منشورات المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى -مكة المكرمة، السعودية- 1426هـ / 2005م، ص(21-22، 24).

[11] نفس المرجع السابق، ص(22-24).

[12] سعيد بن سعد المرطان: تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، تاريخ زيارة الموقع 2017/11/20.

iefpedia.com/.../d8aad982d988d98ad985-d8a7d984d985d8a4d8b...

[13] نفس الموقع السابق.

[14] هشام حدوم: قروض إسلامية في بنوك أوروبية بالجزائر، جريدة البلاد الجزائرية، العدد 4563، الصادرة بتاريخ 2014/11/23.

[15] زهيرة مجراب: تعاملات إسلامية جديدة في البنوك لجلب أموال الجزائريين، موقع بوابة الشروق، 2016/01/18 .

http://www.echoroukonline.com/ara/articles/269620.html

[16] ياسين بودهان : المصارف الإسلامية في الجزائر عوائق وقوانين تعترض توسعها، تاريخ النشر 2017/08/26.

www.alklhleejonline.net/articles/1